العلاقات الروسيـة الإيرانيـة .. تكتيكية أم استراتيجية

(آراء **حول الخليج**، جدة، العدد ٩٩، سبتمبر ٢٠١٥)

د. نـورهان الشيـخ*

رغم الماضـى الصـراعى بـين روسـيا وإيـران خـلال الحقبتـين القيصـرية والسـوفيتية، فقـد استطاع البلدان على مدى ربع قرن الدفع بالشراكة بينهما لمستويات استراتيجية هامة فى مختلف المجالات. ومنذ زيارة هاشمى رافسنجانى، رئيس مجلس الشورى الإيرانـى، لموسكو عام ١٩٨٩، والتى استطاع خلالها إنهاء التوتر بين البلدين وإطلاق التعاون بينهما، تحتفظ العلاقات الروسية الإيرانية بدرجة عالية من الدفئ وينمو التعاون والتفاهم بينهما على نحو مضطرد. ومثلت زيارة الرئيس الإيرانـى محمد خـاتمى لموسكو فـى مـارس ٢٠٠١، ثم زيـارة الرئيس الروسـى فلاديمير بوتين إلـى طـهران فـى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٧، والتـى كانـت الأولـى منذ ٦٤ عاما لزعيم روسي بعد جوزيف ستالين، دفعات قوية للشراكة بين البلدين وساعدت على صياغة العلاقات بينهما على أسس ثابتة، ووضعت الأطر القانونية والاتفاقات التى تكفل لها الاستمرارية والتطور.

ويمثل التعاون فى المجالين النووى والعسكرى إلى جانب التفاهم الاستراتيجى حول القضايا الإقليميـة ذات الاهتمـام المشـترك الأبعـاد الأساسـية للشـراكة الاسـتراتيجية المتنامية بـين روسـيا وإيران. فروسيا هى الشريك الأساسى لإيران فى برنامجها النووى ومصدر تزويدها بالتكنولوجيا النووية، منذ أن وقع البلدان اتفاقيتي عام ١٩٩٢ للتعاون فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وبناء محطة بوشهر النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، والتى تم الانتهاء منها وافتتاحها في ١٢ سبتمبر ٢٠١١. وكانت روسيا الأكثر دعماً لإيران فى مواجهة الهجوم العنيف على طهران من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى واسرائيل، وأكدت دوما على ضرورة التسوية السلمية لملف إيران النووى.

ورغم تأييد روسيا لحق إيران فـى إمتلاك تكنولوجيا نووية للاستخدامات السلمية، فإنها ترفض تماماً إمتلاك إيران أسلحة نووية، أو تحويل برنامجها النووى السلمى للاستخدام العسكرى. ويعتبر هذا خطاً أحمر لا يجوز لإيران تجاوزه من وجهة النظر الروسية، الأمر الذى دفع موسكو إلى تأييد فرض عقوبات رادعة على إيران داخل مجلس الأمن وتجميد صفقة بيع "إس-٣٠٠"

---

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

لطهران عام ٢٠١٠. فقد ميزت روسيا بين سلمية البرنامج النووى الإيرانى فى الحاضر وهو ما تقبله روسيا وتتعاون مع طهران لتحقيقه باعتباره مشروع تنموى يؤمن احتياجات إيران من الطاقة، وما قد يتطور إليه فى المستقبل إذا ما قررت إيران تحويل قدراتها النووية السلمية للإستخدام العسكرى وهو ما ترفضه روسيا وتسعى لمنعه والحيلولة دونه. فروسيا قد تقبل بإيران قوية ولكن ليس إلى الحد الذى يهدد روسيا ذاتها، وهى ترى فى إمتلاك إيران سلاحاً نووياً تهديداً مباشراً لمصالحها وأمنها القومى ولسياستها القائمة على منع الانتشار النووى.

على الصعيد العسكرى، تعتبر إيران سوقاً رئيسية للسلاح الروسى ويعتمد الجيش الإيراني على الأسلحة الروسية بنسبة تصل إلى ٨٥٪ حيث شهدت العلاقات العسكرية بين البلدين تطوراً ملحوظاً منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضى وتم توقيع اتفاقيات عدة آنذاك من أبرزها اتفاق ٥ نوفمبر ١٩٨٩ والذى تسلمت بموجبه إيران منظومات الصواريخ المضادة للطائرات طويلة المدى "S-200VE"، و٢٠ مقاتلة "ميج ٢٩"، و١٢ طائرة سوخوي "سو-٢٤MK"، وأنظمة دفاع جوي ودبابات وذخيرة وغيرها من المعدات. وبموجب الاتفاق نفسه تلقت إيران في الفترة بين عامي ١٩٩٢- ١٩٩٦، ثلاث غواصات تعمل بالديزل والكهرباء، وفي عام ١٩٩٤ تسلمت إيران ١٢ طائرة مروحية من طراز Mi-1".

وفى ديسمبر ٢٠٠٠، وعقب وصول بوتين إلى السلطة، قام وزير الدفاع الروسي بأول زيارة من نوعها لإيران، منهياً ما عُرف باتفاق تشرنوميردين – آل جور الذى تم عام ١٩٩٥ بين رئيس الوزراء الروسي ونائب الرئيس الأمريكي والذى يقضى بتوقف موسكو عن إبرام صفقات سلاح مع إيران، حيث تم الإعداد لعقود وصفقات جديدة من الأسلحة الروسية تقدر بـ ٧ مليار دولار، كان من أبرزها صفقة المجمعات الصاروخية المضادة للطائرات (تور – م ١) الاقل تطورا من "اس ٣٠٠"، والتى بلغت قيمتها ٧٠٠ مليون دولار وتم توريدها عام ٢٠٠٧.

وخلال زيارة وزير الدفاع الروسي لإيران فى ٢٠ يناير ٢٠١٥، والتى كانت الأولى منذ خمسة عشر عاماً، تم التوقيع على اتفاقية لتعزيز ورفع مستوى التعاون العسكرى بين البلدين. ويتضمن ذلك بيع إيران أنواع حديثة من الدبابات والغواصات والمقاتلات ومنظومات الدفاعات المضادة للأهداف الجوية بعيدة المدى، إضافة إلى تحديث ما بحوزتها من أسلحة سوفيتية الصنع، والتوسع فى تدريب العسكريين الايرانيين فى الاكاديميات الروسية. كما وافقت روسيا على استئناف صفقة " إس-٣٠٠ " التى سبق تجميدها على أن يتم توريد منظومات أكثر حداثة نظراً لتوقف روسيا عن انتاج الأخيرة، وعرضت موسكو "إس-٤٠٠" كبديل في حال عدم قبول إيران بعرض سابق لمنظومة "أنتيي-٢٥٠٠" التي تعتبر نسخة محدثة معدة للتصدير من "إس-٣٠٠".

وتؤكد روسيا دوماً أن تعاونها العسكرى مع إيران ليس موجهاً ضد أى طرف ثالث، وأنه لتعزيز القدرات الدفاعية لإيران فى ضوء التهديدات الأمريكية والإسرائيلية بتوجيه ضربات إلى إيران. هذا فضلاً عن أن إيران لا تتصدر قائمة الدول الأكثر انفاقاً على مشتريات الأسلحة فى المنطقة. وإنه من غير المتصور أن يؤدى التعاون العسكرى الروسى الإيرانى إلى تغير جذرى فى التوازن الاستراتيجى فى منطقة الخليج العربى، لعدة اعتبارات من أهمها أن روسيا لا تزود إيران بأى أسلحة هجومية وإنما بأسلحة دفاعية لا تؤثر على ميزان القوى الإقليمى. وأن التوازن الاستراتيجى فى المنطقة يجب أن يأخذ فى الاعتبار الترسانة العسكرية الأمريكية الضخمة فى منطقة الخليج، والتى لا قبل لإيران بها، ولا يمكن لهذه الأخيرة التوازن معها مهما عززت من قدراتها العسكرية.

أما البعد الثالث للشراكة الروسية الإيرانية فيتمثل فى تقارب رؤى ومواقف البلدين من القضايا الإقليمية. وقد أدى التقارب الجغرافى بين روسيا وإيران إلى تقاطع المصالح والاهتمامات فى عدد من القضايا الإقليمية الهامة للطرفين فى آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط. وهناك عدد من الأطر الإقليمية التى تجمع البلدين فى محيطهما الآسيوى وتتيح مجالاً واسعاً للحوار المباشر بينهما حول القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، وأهم هذه الأطر منظمة شنجهاى التى تضم روسيا والصين وأربعة من دول آسيا الوسطى وحصلت الهند وباكستان على العضوية الكاملة بها خلال قمتها الأخيرة فى يوليو ٢٠١٥. وانضمت إيران إليها كعضو مراقب عام ٢٠٠٥ ومن المقرر أن تحصل على العضوية الكاملة بعد أن تم توقيع الاتفاق بشأن برنامجها النووي. أيضاً منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة بحر قزوين التى تضم الدول المطلة عليه ومنها روسيا وإيران، رغم استمرار الخلاف حول تحديد الوضع القانونى لبحر قزوين وتقاسم ثرواته التى لم تعد تقتصر على الصيد وإنما أمتدت لتشمل مخزون هائل من النفط والغاز الطبيعى. وقد كشفت الأزمة السورية عن عمق التعاون الاستراتيجى بين البلدين، وساهمت فى وضعهما فى خندق واحد، وعكست الأزمة مدى تقارب الرؤى والسياسات بينهما حول قضايا المنطقة.

وهناك مجموعة من العوامل التى تقف وراء الشراكة المتنامية بين روسيا وإيران، من أهمها الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بشبكة التحالفات الشرق الأوسطية والتى لا تترك لروسيا سوى إيران وسوريا فى مواجهة التحالفات الأمريكية مع باقى دول المنطقة. يعزز هذا كون البلدين على منافذ بحرية هامة لروسيا، الخليج العربى والبحر المتوسط، الأمر الذى يحقق الحلم الاستراتيجى لروسيا بالوصول إلى المياه الدفيئة. وهناك عدد من المشروعات الواعدة فى هذا الاطار مثل

مشروع إنشاء قناة جديدة بين بحر قزوين والبحر الأسود حيث تعتبر طاقة قناة الفولجا – الدون الحالية محدودة ولا تسمح بمرور سفن يصل طاقة شحنها خمسة آلاف طن، وكذلك إنشاء قناة تربط بين بحر قزوين والخليج العربى.

هذا إلى جانب المصالح المتبادلة والعوائد المادية المباشرة التى تعود على روسيا جراء التعاون مع إيران وخاصة مبيعات السلاح. ولاشك أن الضائقة الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد الروسى نتيجة انخفاض أسعار البترول كانت عاملاً هاماً لتفسير النمو المطرد فى التعاون العسكري بين البلدين حيث تعول روسيا كثيراً على صادرات الأسلحة كمورد هام للخزانة الروسية. فروسيا ثانى أكبر مصدر للسلاح فى العالم وتقوم بتصدير أنظمة التسليح المتنوعة الخفيفة والثقيلة والطائرات والمقاتلات والغواصات وأنظمة الصواريخ لأكثر من ٦٥ دولة، وبلغت صادرات روسيا من الأسلحة في عام ٢٠١٤ نحو ١٥.٥ مليار دولار.

يضاف إلى ما سبق عوائد التعاون فى المجالات الأخرى، فقد بلغت قيمة العقد الذى وقعته روسيا مع إيران لبناء محطة بوشهر حوالى مليار دولار، هذا إلى جانب توفير فرص عمل لحوالى ١٠ آلاف من خبراء الطاقة الذرية الروس والمتخصصين وهو أمر لا يقل أهمية عن قيمة الصفقة ذاتها. وهناك تعاون هام بين البلدين فى مجال النفط والغاز واستثمارات مشتركة لتطوير صناعة النفط الإيرانية من خلال مؤسسة مشتركة للتنقيب واستغلال الحقول النفطية ومكامن الغاز فى إيران. وتشارك شركة "غازبروم" الروسية في إستخراج الغاز الطبيعي والتنقيب عن النفط فى حقول "فارس الجنوبي"، وفى تنفيذ مشروع بناء خط أنابيب الغاز "إيران–باكستان–الهند"، وتقوم بتوريد الغاز الروسي إلى المناطق الشمالية من إيران بعد توقيع عقود طويلة الأمد في هذا المجال. والبلدان عضو مؤسس فى منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF) الذي تعقد قمته الثالثة فى طهران أواخر شهر نوفمبر من العام الجارى وتم إعلانه عام ٢٠٠١ في طهران، وهو منظمة حكومية دولية تضم ١١ من كبار منتجي الغاز الطبيعي في العالم يسيطرون على أكثر من ٧٠% من احتياطات الغاز الطبيعي العالمية، ويهدف إلى التنسيق بشأن حجم الانتاج والأسعار وتعزيز التعاون والمشروعات المشتركة بين أعضاءه.

ومن المنتظر أن يؤدى توقيع اتفاق فيينا بشأن البرنامج النووى الإيرانى بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في ١٤ يوليو، إلى تعزيز الشراكة بين موسكو وطهران حيث سيؤدى الاتفاق إلى تطبيع وضع إيران الدولى ورفع العقوبات المفروضة عليها. ولن تنسى إيران الدور المحورى الذى لعبته روسيا في سبيل التوصل إلى الاتفاق ومساهمتها

الفعالة في بلورة التوافق الإيرانى الغربى، وذلك عبر تقديم الحلول التكنولوجية المحددة ومن خلال حل المسائل السياسية الصعبة، وأنه من دون روسيا لم تكن هذه الصفقة ممكنة.

وقد أكد وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف أن الاتفاق يسمح بتوسيع إمكانات التعاون العسكري التقني بين البلدين، مشيرا إلى أهمية هذا التعاون في ضوء الضرورة الملحة لمواجهة التهديدات الإرهابية في المنطقة. وأعلن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن روسيا كانت ولا تزال شريكا استراتيجيا لإيران، معربا عن أمله في توسيع التعاون العسكرى والاقتصادي بين البلدين عقب رفع العقوبات عن طهران. وأشار مساعد وزير الخارجية الإيراني وكبير المفاوضين عباس عراقجي إلى أن "العلاقات المهمة والبناءة مع روسيا ستشهد المزيد من التطور بعد دخول الاتفاق النووي حيز التنفيذ". وأعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي أن بلاده ستبدأ العام الجاري في بناء محطتين نوويتين جديدتين بمساعدة روسيا. وأعلن مجلس الأعمال الروسي الإيراني أن حجم التبادل التجاري بين روسيا وإيران قد ينمو من ١.٥ مليار دولار في الوقت الحالي، إلى ١٠ مليارات دولار حتى عام ٢٠٢٠ حيث يزيل الاتفاق عددا من العراقيل أمام التعاون بين الشركات الإيرانية والروسية. ومن المفترض أن يقضي الاتفاق على المشاكل المرتبطة بالقيود على نشاط القطاع المصرفي في إيران، وعلى تصدير البضائع الإيرانية الرئيسية والنفط الخام والمنتجات المكررة مما يدعم قدرة إيران على تأمين الدفع المالي وتوسيع تعاونها الاقتصادى مع روسيا.

وبقدر حرص موسكو على العلاقة مع إيران إنطلاقاً من المصالح والعوائد الروسية جراء هذه العلاقة، فإنها أكثر حرصاً على استعادة الدفء فى علاقاتها مع دول الخليج، لاسيما المملكة العربية السعودية، وتطوير العلاقات معها والدول العربية عامة إلى مستويات استراتيجية تخدم مصالح الطرفين. وإذا كانت طهران هى صاحبة المبادرة فى الدفع بعلاقاتها مع موسكو، فإن الأخيرة أبدت حرصاً واضحاً على تطوير علاقاتها مع العالم العربى فى مختلف المجالات، وقام الرئيس بوتين بالعديد من الزيارات للمنطقة العربية. وأكدت روسيا دوماً أن تعاونها مع إيران لم ولن يكون على حساب علاقاتها بالدول العربية عامة والخليجية خاصة، وطرحت العديد من المشروعات بهدف تطوير التعاون العربى الروسى فى مختلف المجالات بما فيها العسكرى والنووى السلمى. وفى مواجهة المخاوف العربية عامة والخليجية خاصة من البرنامج النووى الإيرانى تؤيد روسيا حق دول الخليج فى امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية خاصة وأنهم أعضاء فى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأعربت موسكو عن استعدادها الكامل

لتطوير التعاون فى هذا المجال، وكان ذلك من بين المجالات التي تم بحثها خلال زيارة الرئيس بوتين للمملكة العربية السعودية فى فبراير ٢٠٠٧.

ويظل الأمر رهناً بجهد عربى لربط روسيا بشبكة مصالح هامة مع الدول العربية، من خلال توسيع نطاق التعاون العسكرى بين الجانبين بإبرام بعض الصفقات التى تساعد على تنويع مصادر التسلح العربى، ودعم التعاون والتنسيق فى قطاع الطاقة وخاصة فيما يتعلق بأسعار النفط التى تؤثر تأثير مباشر على الاقتصاد الروسى، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع نخبة رجال الأعمال الروس وجعل التعاون العربى الروسى لايقل أهمية عن التعاون مع إيران على النحو الذى يدفع موسكو إلى الأخذ بعين الاعتبار المواقف العربية من القضايا المختلفة.

كما إن الضغوط العربية يمكن أن تكون مؤثرة إذا تعلقت بموضوع أو قضية محددة وليس فى مجمل العلاقة الروسية الإيرانية. وتقدم الحالة اليمنية نموذجاً لهذا حيث سعى الجانب العربى إلى تحييد الموقف الروسى من الأزمة على الأقل، وهو ما استجابت له روسيا التى أكدت حيادها وعدم دعمها لطرف دون أخر سواء كان يمنى أو إقليمى. وانعكس ذلك في امتناع موسكو عن التصويت على قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ بشأن اليمن، والذي تم تبنيه فى ١٤ أبريل استنادا إلى مشروع عربي يحظر توريد الأسلحة للحوثيين ويؤكد دعم المجلس للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي ولجهود مجلس التعاون الخليجي. أما السعى إلى قطع أشكالاً عدة من ارتباطات موسكو مع إيران في جميع المجالات وفي آن واحد، فإنه من المتوقع أن لا يكون هناك استجابة روسية لذلك.

من المهم فى هذا الاطار أيضاً تطوير العلاقات العربية مع المفكرين والخبراء الروس فى الشأن الإيراني الذين يسهمون فى اتخاذ القرارات بشأن إيران ويساعدون في صياغة مواقف النخبة والرأي العام حولها. ويعتبر "معهد الدراسات الشرقية" التابع لـ "الأكاديمية الروسية للعلوم" و"معهد الشرق الأوسط" و"المركز الروسي للدراسات السياسية" أكثر مؤسسات الفكر والرأي الروسية تأثيراً فى إطار التعامل مع إيران.

وقد مثل الاتصال الهاتفى الذى بادر به الملك سلمان بن عبد العزيز مع الرئيس بوتين خطوة إيجابية نحو استعادة التأثير العربى على توجهات السياسة الروسية، كما مثلت زيارة ولى ولى العهد الأمير محمد بن سلمان لروسيا فى يونيو الماضى خطوة جادة فى هذا اتجاه، ومهدت بقوة لزيارة العاهل السعودي المتوقعة لروسيا الخريف المقبل والتى ستمثل نقلة نوعية فى العلاقات الروسية السعودية والعربية عامة نحو تفاهم أعمق وتعاون أوسع نطاقاً يخدم مصالح الطرفين والاستقرار والأمن الإقليمى.